

من أحكام المذهب في الفقه الإسلامي

أ. د. عبد الله بن محمد بن أحمد النجار

سخط مطبعة مع مجموع مؤلفات الشيخ

في السجل رقم (١٦)

مجموع

مؤلفه في مسائل الفقه

لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الطائفي

أستاذ الفقه في جامع الزيتونة  
بمدينة تونس

موضوعات

فقهية متفرقة

المجلد الثاني عشر

الطبعة الأولى

الطبعة الأولى

الطبعة الأولى



مَجْمُوع

قَوْلَانِ وَرِسَالَةٍ وَفَحْوَشَةٍ

أ. و ع. الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْقِطَارِ

إِشْرَافًا لِرَأْسِ الْخَلَاءِ وَفَهْمًا لِمَعْنَى الشَّرْعِ  
وَالْإِسْلَامِ الْإِسْلَامِيِّ الْمُسْلِمِ

مَوْضُوعَاتُ

فِقْهِيَّةٌ مُتَفَرِّقَةٌ

أَجْلَدُ الرَّابِعِ عَشَرَ

رَبْعَةٌ وَخَمْسَةٌ مِائَةً

وَمُحَمَّدٌ بْنُ أَحْمَدَ الْقِطَارِ

بِإِذْنِ الْمَدِينَةِ الْمَدِينَةِ

رسالة بعنوان

**من أحكام المتهم  
في الفقه الإسلامي**

---

## المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم، أما بعد:

فالإسلام دين شامل يتناول شؤون الحياة كلها وقد جاءت شريعة الفجر عظمة كعظمة مبرأة من النقص والتقصير تأتينا إلى كنفها البشرية فتجد في خلالها الرواية ما يطرح مشكلاتها ويوصل بين خصوصياتها بما تطلب به النفس ويوصل إلى القلب ويحتاج له الفؤاد، وهي تأزمت الأمور وضيق بالناس المستخرج قبل شريعة الإسلام سفينة النجاة وطريق السلامة والبلسم الشافي «يقول الله - من كل طائفة تكون لا بد من الأئمة إمام لهذه الشريعة في مشاغل الأمور وكبارها والرجوع إليها في شؤون الحياة كلها وصلح الله العظيم ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَيْهَاتَ وَهَيْهَاتَ عَنْ يَمِينِكُمْ وَعَنْ شِمَائِلِكُمْ يَتَخَفَتُونَ﴾ لا يهتدون في أنفسهم حرباً ومنا كفتير وتوكلوا علينا ﴿الأنعام: ٦٨﴾

وقد اجتهد علماء الإسلام في فهم نصوص الشريعة وفقه وجوه الخلافات المختلفة واستنبط الأحكام التي أكرت الله الإسلام في كل باب من أبوابه. لقد أرسى رسول الله ﷺ قواعد الحق والعدل وبين كيف يحكم الناس إلى شرف الله ولم يهجر على أحد أن يجتهد في هذا الدين بما ليس فيه نص في كتاب الله أو سنة رسوله ﷺ، لكن هذا الاجتهاد والمأذون فيه مشروط أن يكون في إطار النصوص الشرعية لا يتعداها إلى غيرها، ولحل من أخطر الأمور التي يتجلى فيها هذا الاجتهاد مجال القضاء والتحكيم بين الناس.

وقد حرص الإسلام على أن يكون القضاء بين الناس متصفاً بالخصيصات

قائماً على موافق الشر والمنزاهة ولما كان تاريخ القضاء في الإسلام  
حافلةً ومجزاً من حيث تروية القضية والبقاء في اختيارهم ومتابعتهم من قبل  
ولاة الأسر والفراسخ ليقروا بعملهم كأي قيام، وما هو الشاهد الرافعي على  
هذا في بقاء الممتلكات الحرة المبردة بحل القضية فيها مكلفة رقيقة ومزلة  
عالية لهم حافلة وحسنة متميزة نسل الله أن يزيد بلادنا تمسكاً بشرعه وأن  
يديم عليها نعمة الأمن والاستقرار وأن يحفظها من كل سوء ومكروه.





## المستكم في نظر الإسلام

من مبادئ شريعة الإسلام المحترمة وقواعدها الأساسية في - نظام الجزاء والعقوبة - مبدأ - شخصية المسؤولية - فلا يُعاقب عن الجرم إلا فاعله ولا يؤخذ امرؤ بجريمة غيره، مهما كانت درجة القرابة أو العلاقة بينهما وقد قرر القرآن هذا المبدأ.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَقَوْمِ سُلَيْمَانَ إِذْ قَالَ لَهُمُ الْمَلِكُ ذَبُّوا عَنِ الْغُرُفِ فَقَالُوا إِنَّا فَاعِلُونَ﴾ [النمل: ١٦].

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَمَسَّ مَكْرَهُهُ فَثِلَّةٌ مِمَّا كَسَبَ وَتِلْكَ الْكَلِمَاتُ الْأَكْبَرُ﴾ [النمل: ٤٦].

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ يَفْعَلْ مَكْرَهُهُ﴾ [النمل: ٤٦].

وقال تعالى: ﴿وَلَا يَزِدُّهُمُ اللَّهُ جَهَنَّمَ إِلَّا بَجَهَنَّمَ أُولَئِكَ فِي عَذَابٍ مُبِينٍ﴾ [النمل: ٤٦].

ولما تحصل العقوبة الدنية والوجوب الزكوة في ملك الغني للمنفعة كلها من باب المرافعة وليس من باب الإثراء في الثلباء بل لصحاح أوامر السلوك والإصلاح في المجتمع المسلم. وصدق الرسول الكريم صلوات الله وسلامه عليه: «كل المؤمن في كرامته وكرامتهم كمثل الجسد الواحد إذا فلتكه منه عضو فمضى له من الجسد نقصان ونسهر»<sup>(٩١)</sup>.

بحر في القصة:

القصة في القصة: الشك والريبة واتهم الرجل الهاماً واتهمه ظننت به سوءاً<sup>(٩٢)</sup>.

(٩١) رواه الترمذي: معجمه، سنن الترمذي، كتاب القصاص، ج ١.

(٩٢) رواه البيهقي: معجمه، معجم البيهقي ١٧٧/١، ومعجم مسلم ٨٠/٨.

(٩٣) القاموس المحيط ٨٨٩/٤.

والتهمة في الامتلاحيح يمكن بحريتها بما يأتي:

- هي أن يدعى على شخص جريمة من الجرائم التي توجب الحد أو الفصل أو العزير ويكون هذه الدعوى صحيحة بالأدب في المدعى عليه.  
- وقد يكون مبحث التهمة وجود المدعى عليه بين الشرايط أو الزينة ونحوه وقد يكون مبحثها وجود المال المتحرر مع المدعى عليه ينقذه في شهادته ببلخ وإلصاف غير معروف عنه، وليس له مصدر رزق بل المعهود من حاله الفتر وقلة ثلث اليد.

- وقد يكون مفتوحاً وجود المدعى عليه مع امرأة أو أمرد في ليل أو نهار أو سطحي السراويل.

- أو وجود المدعى عليه واقفاً عند القتيل وليس هناك أحد سواه أو وجود بعض المال المسروق عند المدعى عليه مع معرفة أنه لشواه ولا يتقد.  
- أو كونه المدعى عليه معروفاً بغيره لثبته لن في الحديث.  
- أو كونه المدعى عليه مع جماعة اشتهرت بصلحي التسلط والاضطرار فيها.

- أو كونه المدعى عليه في محل توجد فيه أثرة مسكوة متبادلة إلى غير ذلك من الأمثلة.

والتهمة قد تكون قوية وقد تكون ضعيفة والفرقة بينهما الجاه قد يكون الشاكي معروفاً بغيره والصلوح والصدق في القول ولا حاصل له حتى الاتهام من ظهور عدوة أو سب ناع إلى ربة في ذلك.  
وقد يكون المحكم معروفاً بالجنحة وسلك الطريق التهمة فلمعروفين بغير ذلك أو عروفاً معاً اتهم به. وإلا كان الأمر عكس ذلك في الطرفين فلا يركن على هذه التهمة لتسلطها.



## التعدي عليهم والتعدي للتعديين

### التعدي لنفسه أو غيره

#### ١ - التعدي على غيره

كذا ينبغي حتماً من يجب له مرض أو عي أو صفة وهو ذلك.  
فقد التعدي إلى أقدام الطبيب حجة مرجحة على مرضه وهو أنه لا يجوز  
ظلمه (١) فالتعدي إلى الطبيب مع يديه وقد أخرج مسلم (٢) عنه عي  
أبي حنيفة أن النبي ﷺ قال: «لو يضمن الناس يداهم لأضمن نفساً منكم  
رجل وكفرههم ولكن اليمين على العدي عليه»  
وفي رواية عند أبي حنيفة (٣) يضمن جسي لو كان اليد على العدي واليمين  
على من أذنه.

قال النووي في ذلك في شرحه (٤) عن مسلم: لو كان الطبيب فاعله يبرأ  
من مواعيد أحكام السر عليه أنه لا يعمل من الزمان فيما يذنيه بمجرد  
دعواه بل يحتاج إلى شيء أو صفة الطاعن عليه هو طبيب يعي العدي  
عليه في ذلك.

#### ٢ - التعدي عليهم

وهي التعدي للجهل والأفعال المحرمة كالغش والقتل وقطع الطريق  
والسرقة والخطف والزنا والعدوان وغير ذلك مما يقع بين الناس

(١) صحيح مسلم ١٧٢/١٣

(٢) ألفه النووي للشيخ ١٧٢/١٤

(٣) شرح النووي على مسلم ١٧٢/١٥

ازین به طلب از خداوند

۱. هر که در راه حق است و در راه حق است

۲. هر که در راه حق است و در راه حق است

۳. هر که در راه حق است و در راه حق است

بعضی ازینها در راه حق است و بعضی ازینها در راه حق است

ازینها هم که در راه حق است و ازینها هم که در راه حق است

اولاً ازینها که در راه حق است و اولاً ازینها که در راه حق است

هر که در راه حق است و هر که در راه حق است

۴. هر که در راه حق است و هر که در راه حق است

هر که در راه حق است و هر که در راه حق است

بعضی ازینها در راه حق است و بعضی ازینها در راه حق است

هر که در راه حق است و هر که در راه حق است

و بعضی ازینها در راه حق است و بعضی ازینها در راه حق است

هر که در راه حق است و هر که در راه حق است

الاستقامت و توفیق الهی

هر که در راه حق است و هر که در راه حق است

بعضی ازینها در راه حق است و بعضی ازینها در راه حق است

هر که در راه حق است و هر که در راه حق است

و بعضی ازینها در راه حق است و بعضی ازینها در راه حق است

توفیق الهی و توفیق الهی

هر که در راه حق است و هر که در راه حق است

و بعضی ازینها در راه حق است و بعضی ازینها در راه حق است

الأول: يجب على من<sup>(٥٥)</sup> شك في رعيته في أهل العلم إلى أنه لا يجوز  
مجي التيمم المجهول الحال.

فأما: لأن مجر التيمم المجهول الحال مبني على الظن والافتقار إلى  
الطه، انتهى عنه في ترمذنا المطهر.

الثاني: وذهب بعض أهل العلم إلى القول بمجي التيمم المجهول  
الحال، ورجحه كثير من العلماء، وبأنه لا يخفى الإطلاق في رواية<sup>(٥٦)</sup> ونحوه  
إلى التيمم<sup>(٥٧)</sup> يعني الله.

والراجح أن المجهول الحال يسجر إذا شك التيمم، لأنه لا ينبغي بين  
نوع الطه ومجر مجهول الحال، لأن مجر مجهول الحال من بد الاحتياط  
حتى يتبين كونه.

لا سيما وقد ثبت مجي مجهول الحال من قبل رسول الله في عهد  
النبي، بعد هجره، بعد العلماء يحتاج بالحدود النورية.

لأن قننا: مجي مجهول الحال، على نقل الطه بزمه، أم أن مرد  
ذلك لمحاكم حسب اجتهاده.

الراجح أن الأمر يرجع إلى اجتهاد المحاكم: لأن التيمم يحتاج إلى  
طيل ولا دليل على عدمه. القضية نختلف عروقها وبلاستها، وأمرها وهي  
التي توجب سجدة<sup>(٥٨)</sup>.

الراجح أن الذي يؤول مجي مجهول الحال المحاكم المسموح، من ينه  
من القضية.

لذلك نقول: المسموح بطهري.

أ- مجي التيمم المسموح يتنجس.

نحو: الحسد في ذلك على قواس.

(٥٥) المولى ١٢٠٨.

(٥٦) المولى ١٢٠٨.

(٥٧) المولى المحكمه من ١٢٠٨.

فمن التيمم قبل لا يجوز سجده ورجع تلك الصلاة في حرم<sup>(٥٥)</sup> مثله فلو أن جيم هذا التي هي الجريسي معلوم للأخلاق الدالة على ثمة الحدود ينفذه والأخلاق الدالة على الستر على المسجدة

ومن هذه الألفاظ حديث الترمذي<sup>(٥٦)</sup> «أخرجوا الحدود ينفذه، وقد مرهه جمع في أصل المسجدة»

مرهه على ذلك قيل يجوز أن تتبع القوت في كبريت مسرقة على الأيم في ذلك والخبر في ذلك يترك ولا يستثنى<sup>(٥٧)</sup> (المر ١٠٩)

مرهه في ذلك من نفس من مسلم عريك إلى مرهه هو من ستر مسلماً سره لا في الدنيا ولا آخره<sup>(٥٨)</sup>

فمن التيمم وتعب الجمهور إلى جواز مسجدة المنهج المبرور ينفجر

بما فيه أنه في ذلك ليس رجلاً في نهضة<sup>(٥٩)</sup>

بما فيه في فقه عم حيي في انطباج حية أشهر المسك القدر فقه الروس في ذلك إلى الزير حية بقاء حتى اختار وظهور في التحريم التي هي المسك

والحديث أخرجه البيهقي<sup>(٦٠)</sup> بعد إجماله فقلت

والراجح من الجمهور في لا معلومه في حرة الحدود والستر وهي جيم المبرور إذ لا يوجد المبرور بها فتد به ارتكبه زاد سره وتعالى صوره للأخبرين

(٥٥) المعنى ٨٣١/٨

(٥٦) عن الترمذي ٦٤٧/٦

(٥٧) رواه مسلم صحيح مسلم ٢/٤٦٤ د

(٥٨) رواه أبو داود وصححه أبي داود ١٠٨٨/٨، والترمذي ١٩٨/٤، والبيهقي ٦٨/٤، والحاكم في المستدر ١/٤

(٥٩) قلنا من البيهقي ٨٣٠/٨



مسألة: ومن ثمّ الجهة بسبب طول هذه السجرات أو بسبب الضيق .

فهل يؤخذ بقولهم

سقط كل العقد في هذه الحالة على الفور

١. نعم الجواب: لا لأنه لا بد من وقوع العقد في حال لا بد من

إقرار به من سائر السجرات أيضاً من الجور والاعتداء معاً في الواقع من قبل

الكل وليس من واحد منها مستكراً حياً

فإن الضمان ينفذ في هذه الحالة

لأن الإقرار على البيع لا يجوز بالاعتداء من كل الأطراف على الفور

بما لا بد من كونهما إقراراً به من

٢. نعم جملة من العلماء إقراراً بأنه يؤخذ بقوله المتقدمة فإنما صح

من غير الإقرار بعد السجرات من قبل

معتدلاً بأنه لا خلاف في صحة إتمام العقد بعد خلاص السجرات وأنه

ما جرد به فذلك الإقرار مع الاعتداء بالسجرات والسجرات يؤخذ به بجملة

العهود منها من الإقرار بطريق صحيح

جاء ومن جملة من إقرار العقد إلى أنه يؤخذ بقوله المتقدمة إذا ظهر

منه مثلاً . ومن السجرات بعضها

والقول صحيح أنه يؤخذ بالإقرار بما نصه في ما يخصه أن يجوز الإقرار

بما يتعلق به من جهة واحدة من جهة واحدة كما في السجرات

الخاصة

بأنه لا خلاف أن من يملكه من جهة واحدة من جهة واحدة يؤخذ بقوله

الجواب على ذلك

لأن من سائر الجهات ومنه دعاءاً من جهة واحدة من جهة واحدة ومنه

بأنه الفساد في الأمر

من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة



أ - أنه أكتفه بوجه حق كإلتصافه والاستيحاء وغير ذلك.  
ب - أنه قد يستمر على إقراره وهنا يؤخذ بهذا الإقرار وتوقع عليه  
الفتنة.

#### المادة

قال ابن حزم <sup>(٥٤)</sup> : وإنما إلهامه دون تهليله ما يوجب عليه الإقرار  
فحينئذ كما فعل علي بن أبي طالب عليه السلام حين فرق بين المدعي عليهم القتل  
وأمر إلى أحدكم ثم رفع صوته بالتكبير فزعم الآخر أنه أقرا ثم دعي الآخر  
فقاله فأقر ثم لا زال بهم حتى أقروا كلهم دون إقراره أو غيره.

سجن المجرم إيجاباً حتى استشهد الضحية منه . هناك قاعدة عامة تخرج  
تحتها الأمثلة المذكورة التي ذكرها القضاء حول سجن المجرم حتى استشهد  
الضحية به.

وبه القاعدة هي :

كل من وجبت عليه فتنة وأقرت لغيره فله سجن حتى زوال تلك  
الفتنة.

قال النجاشي <sup>(٥٥)</sup> الشكفي <sup>(٥٦)</sup> : كل من أقر حله لغيره فلا يغني بل  
يجب حتى يزول حله.

وقال ابن قدامة المنيلى : لو كل مريض وجب تأخير الاستيفاء قبل القتل  
يجب حتى يبلغ الصغير ويقتل المجرمون ويقدم الغائب <sup>(٥٧)</sup> .  
ومن الأمثلة التي ذكرها القضاء حول هذه القاعدة :

أ - سجن الحمل فاصحح من كلام أهل العلم بأن الحمل تسجن ولا  
يقيم عليها الحد إذا كان ينبغي بالنفس كطرحهم مثلاً ، وكذلك فتوة الجند  
لكن هل تجلد بعد الرأفة ببشرة أو بعد انقطاع النفس؟ محل خلاف بين  
أهل العلم.

(٥٤) قس المطالب ١/٢٣٢.

(٥٥) القسني ١/٢٨٠.

وطيل تلك حليث القاصدية حيث رُكِّمَ الرسول ﷺ حتى ولدت ثم أقام عليها الحد كما ثبت في الصحيح مسنداً<sup>(١)</sup> لكن هل تجب هذه العبادة؟ وهل خلاف بين أهل الطب؟

قيل: تجب في حق الله وحق العبادة وقيل: تجب في حق العبادة فقط لأن بينهما على التشابه.

ب- ومن الأخطاء: سجن القتل حتى يلزم القُتْلُ، وحمل المعجرون - إذا كان مكنياً - وقوم الغناب، لأن القتل للشخص، ومولاه لهم حق فيه ينبغي التفكر فيه.

ج- وكذلك وجود البرد الشديد والحر الشديد الذي يلزم على القاجلي، لأن المستورد جفاف وليس المستورد لزاق روحه وكذلك لو كان مريضاً فيجس حتى زوال مرضه... ويمكنه.

سجن كل من يخشى من قوله أو فعله على الناس:

هناك قاعدة عامة تجمع ثقات الأئمة التي ذكرها الفقهاء حول هذا الأمر وهي: كل من يخشى من قوله أو فعله على الناس سجن حتى يهرب أو يموت قتله لشره.

ومن الأئمة على ذلك:

أ- المعتمد الناصي إلى بدعته وهي لا توجب كفاً، ينبغي أن يهرب ويخرج السجن حتى يحدث خيراً.

ب- الباقية الخارجون عن طاعة ولي الأمر.

ينبغي أن يهربوا ويحبسوا حتى يهربوا وإلا فلا يحل سجنهم فضلاً لشرهم بقدر الإمكان، ومن اعتدى بهم على أحد أو روع الأسير أو قتل الأبرياء أو اعتدى على الممتلكات فنولي الأمر لإحقاق روحه فضلاً لشره وطولاه.

ج- التكلمين والساحر والعراقسة فهؤلاء يستقبرون فإن تابوا وإلا فنولي

(١) رواه مسلم. نظراً: صحيح مسلم ٢/٢٦٦.

الأمر أن يجسهم حتى الموت أو يهين أرواحهم أثناء لشومهم.  
عن عائشة رضي الله عنها قالت: جاءت عند بنت حبة بن ربيعة فقلت: يا رسول الله والله ما كان على ظهر الأرض أهل خيلاء أحب إلي أن يذلوا من أهل خيالك وما أصبح اليوم على ظهر الأرض أهل خيلاء أحب إلي أن يعزوا من أهل خيالك ثم قلت إن أبا سفيان رجل شريك فحل علي من خرج أن أظلم الذي له عيلاً قال: لها لا خرج عليك أن تطيعهم من يعرف<sup>(١)</sup>...  
عن يزيد بن حكيم عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم حبس رجلاً في تبيعة ثم على جده<sup>(٢)</sup>.

عن يزيد بن حكيم عن أبيه عن جده قال أخذ النبي صلى الله عليه وسلم نكلاً من قومي في تبيعة فحبسهم فجاء رجل من قومي إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يطلب فقال يا محمد سلام تحيى جوتي فصحت النبي صلى الله عليه وسلم عنه فقال إن نكلاً ليقولون إنك تكسر عن الشر وتضغني به فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما يقول قال فحطت الأرض بهما بالكلام متخافة أن يسجها فهدر على قومي دعوى لا يظلمون بعدها أبداً فلم يزل النبي صلى الله عليه وسلم حتى قيسها فقال قد ظلموها أو قاتلها منهم والله لو ضلت لكان علي وما كان عليهم علواً له من جهاد<sup>(٣)</sup>.

عن النضر بن بشير رضي الله عنه أنه رفع إليه خبر من الثلاثين أن حلفه سرقوا متاعاً فحبسهم أيضاً ثم على سيولهم فآثرو فظفروا خيلت سبل هؤلاء بلا انتصاف ولا ضرب قتال النصارى: ما شتم إن شتم آخرهم نكلاً أخرج الله متاعكم فذاك وإلا أخرجت من ظهوركم ملك ظفروا: هذا حكمتك قال: هذا حكم الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٤)</sup>.



(١) البجلي ج١ ص ١٠٠، كتاب الأحكام باب ١٤.

(٢) القزويني ج ١ ص ٢٨/٤ ح ٥١٧٩ وقال: حديث حسن.

(٣) عبد أحمد بن حنبل ج ٢ ص ٢٨١ من حديث يزيد بن حكيم عن أبيه عن جده.

(٤) النسائي ج ٦ ص ٢٦٨، كتاب فتح الملقط باب ٢.

الموضوعالصفحة

رسالة بعضهن من المعتكف المتكف  
في فقهه الإسلامي

٢٦٧

٢٦٨

٢٦٩

٢٧٠

٢٧١

٢٧٢

٢٧٣

٢٧٤

٢٧٥

٢٧٦

الفتنة

المعكف في نظر الإسلام

تعريف الفتنة

الفتنة التي هي الفتنة الحقيقية

١ - دعوى جور فتنة

٢ - دعوى التهم

أولاً: التهم المعروفة بالصالح والقي

ثانياً: التهم المجهولة التحق

ثالثاً: التهم المبررة بالتعز